الأمم المتحدة
A/AC.109/2018/17
الجمعية العامة
Distr.: General
19 January 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

أولا - تقرير الأمين العام ومساعيه الحميدة

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٦/٧١، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن مسألة الصحراء الغربية (A/72/346). وشمل التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وتضمن استعراضا للأنشطة التي قام بها الأمين العام في سياق اضطلاعه بمساعيه الحميدة.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدم الأمين العام أيضا في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ تقريرا إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2017/307)، عملا بقرار المجلس ٢٢٨٥ (٢٠١٦). وتوجز هذه الورقة محتوى ذلك التقرير، وتتضمن في جزئيها الثاني والثالث، تباعا، معلومات إضافية تتعلق بنظر مجلس الأمن والجمعية العامة في تلك المسألة.

٣ - وفي القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، أهاب مجلس الأمن بجميع الأطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ ولايتهم، وفقاً للاتفاقات القائمة. وأهاب المجلس أيضا بالطرفين إلى مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل مواصلة مفاوضاتهما بشأن الوضع المستقبلي للصحراء الغربية. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس عن تنفيذ القرار، وعن التحديات التي تواجهها عمليات البعثة، والخطوات المتخذة للتصدي لها. وقرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

140218 020218 18-00891 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وعرض تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2017/307) التطورات التي حصلت منذ تقريره السابق، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/355)، وقدم، في جملة أمور، معلومات عن الحالة على أرض الواقع، ووضع المفاوضات السياسية بشأن الصحراء الغربية والتقدم المحرز فيها، وتنفيذ القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، والتحديات القائمة التي تواجهها عمليات البعثة والخطوات المتخذة للتصدي لها. واختُتم التقرير بملاحظات وتوصيات.

٥ - وفي التقرير، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن أنه في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدر بياناً حث فيه بقوة المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) على سحب جميع العناصر المسلحة من الشريط العازل بالقرب من الكركرات دون قيد أو شرط، والتقيد بنص وروح التزاماتهما المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار، والامتناع عن عرقلة حركة المرور التجارية العادية. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعلن المغرب انسحابه من جانب واحد من الشريط العازل حرصا منه على ''احترام وتطبيق طلب الأمين العام للأمم المتحدة فورا''. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ووفقاً لما أمكن للبعثة التحقق منه، جرت الانتخابات العامة في المغرب وفي الجزء الخاضع للسيطرة المغربية من الصحراء الغربية دون وقوع أي حوادث. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ألقى الملك محمد السادس خطاباً بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء. وفي ما يتعلق بالصحراء الغربية، ذكر الملك أن ''الأقاليم الجنوبية'' للمغرب قوية ''بتعلُّق أبنائها بمغربيَّتهم وبالنظام السياسي لوطنهم''. وأشاد الملك في خطابه أيضا ''بالنموذج التنموي الخاص بها، وبالمشاريع التي تم إطلاقها في المنطقة''، وبإمكانات الصحراء الغربية ''التي تؤهلها لتكون قطباً تنموياً مندمجاً، فاعلا في محيطه الجهوي والقاري، ومحوراً للتعاون الاقتصادي بين المغرب وعمقه الأفريقي''. وأشار أيضا إلى أن ''المغرب سيظل منفتحاً ومستعداً أكثر من أي وقت مضى للدخول في حوار بناء من أجل إيجاد تسوية سياسية نهائية''. وإضافة إلى ذلك، ذكر الأمين العام أن الأمين العام لجبهة البوليساريو، في رسالة وجهها إلى سلفه بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ندد بقيام المغرب بتنظيم انتخابات في الصحراء الغربية، ووصفه بأنه ''عمل غير قانوني واستفزازي بالنظر إلى وضعها كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي''. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، توفي محمد عبد العزيز، الأمين العام لجبهة البوليساريو. وانتُخب إبراهيم غالي خلفاً له في مؤتمر استثنائي، عقُد يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه، بناء على ترشيحه من قِبل الأمانة الوطنية لجبهة البوليساريو.

٦ - وأشار الأمين العام إلى أن المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية بدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٦ تشاوره مع الطرفين والدولتين المجاورتين بشأن استئناف عملية التفاوض. وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه موجهة إلى الطرفين والدولتين المجاورتين، قدم المبعوث الشخصي طلبه رسمياً وأبدى رغبته في زيارة المنطقة قبل انعقاد الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة لاستعراض التطورات الأخيرة وآثارها، وكذلك الحالة الإقليمية. وردت الجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو بقولها إنها مستعدة لاستقبال المبعوث الخاص في أي وقت. وكان رد المغرب إيجابياً من حيث المبدأ ولكنه أرجأ تقديم أي رد ملموس. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أبلغ الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة المبعوث الشخصي بأن المغرب يفضِّل استقباله بعد تشكيل الحكومة الجديدة، في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٧ - وعلى هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اجتمع المبعوث الشخصي بكبار ممثلي الطرفين والدولتين المجاورتين. وأكد من جديد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي آنذاك، ناصر بوريطة، أن بلاده لا تزال ''مدافعة عن عملية التفاوض ومنخرطة

فيها، وتلتزم بها على أساس مبادرتها للحكم الذاتي''. وأشار إلى أن هذا النزاع يعد في المغرب نزاعاً إقليمياً مع الجزائر. وأشار أيضاً إلى أن المبعوث الشخصي سيكون موضع ترحيب لزيارة المغرب بعد تشكيل الحكومة الجديدة، ومن الأفضل أن يكون ذلك بعد اختتام الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مراكش بالمغرب (١٨-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). وعبَّر عضو الأمانة الوطنية لجبهة البوليساريو، محمد سالم ولد السالك، عن أسفه لعدم إحراز تقدم في عملية التفاوض. وأكد حرص جبهة البوليساريو على استئناف العملية وكرر تأكيد استعدادها لاستقبال المبعوث الشخصي. ووصف أيضاً الصعوبة التي تواجهها جبهة البوليساريو في الحفاظ على التزام أبناء الصحراء الغربية بوقف إطلاق النار المبرم في عام ١٩٩١ في ظل عدم إحراز أي تقدم نحو إجراء الاستفتاء الذي أُبرم من أجله اتفاق وقف إطلاق النار.

٨ - وأكد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجزائر، رمطان لعمامرة، على أهمية إحياء عملية التفاوض، ورحب بزيارة المبعوث الشخصي المقترحة، وشدد على أن بلده سيؤدي دوراً إيجابياً لدعم الطرفين عندما تُستأنف العملية مجددا. ورحب وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا، إسلكو ولد أحمد إزيد بيه، أيضا بزيارة المبعوث الشخصي وشدد على قلق بلده حيال الحالة الأمنية في المنطقة، بما في ذلك ما اعتبره تطورات مثيرة للقلق في منطقة الكركرات بالصحراء الغربية، وعلى ضرورة إيجاد حل للنزاع بوجه عام من أجل تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان شمال أفريقيا من خلال التكامل الاقتصادي.

٩ - وأشار الأمين العام إلى أن سلفه اجتمع بالملك محمد السادس في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وشدد على أهمية إحراز تقدم في عملية التفاوض المتعلقة بالصحراء الغربية، على نحو ما دعت إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمسألة.

١٠ - وذكر الأمين العام أيضا أن مبعوثه الشخصي وجه إليه رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ يقدم فيها استقالته.

١١ - أما فيما يتعلق بأنشطة البعثة، فقد ذكر الأمين العام أن تعاون الطرفين محليا مع قادة مواقع أفرقة البعثة ظل مرضيا على وجه العموم. وسجلت البعثة وقوع أربعة انتهاكات عامة على يد الجيش الملكي المغربي في غرب الجدار الرملي، بالإضافة إلى الانتهاكات التسعة القائمة منذ أمد طويل والمشار إليها في التقارير السابقة. أما في شرق الجدار الرملي، فقد عاينت البعثة ثمانية انتهاكات عامة وقامت بتسجيلها، إضافة إلى الانتهاكات الثلاثة الطويلة الأمد المشار إليها في التقارير السابقة.

١٢ - وفيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن أن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب ما زالت خطرا يهدد جهود البعثة لرصد وقف إطلاق النار. فحتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، كان عدد المناطق التي استهدفت بالقنابل العنقودية وحقول الألغام الواقعة شرق الجدار الرملي يبلغ ٥٠ منطقة و ٣٦ حقلا إجمالا. وقام مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام في سياق دعمه لجهود البعثة في رصد وقف إطلاق النار بإزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، والتحقق من سلامة الطرق في الجانب الشرقي من الجدار الرملي، وتدريب موظفي البعثة الجدد على إجراءات السلامة من الألغام الأرضية. وأشار الأمين العام إلى أن الظروف الأمنية في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة ما زالت قابلة للتأثر بأي قلاقل قد تشهدها المنطقة.

١٣ - وفيما يتعلق بالجانب الفني من الأنشطة المدنية للبعثة، ذكر الأمين العام أنه رغم الانخفاض الكبير الذي شهدته البعثة في عدد موظفيها الدوليين واندلاع أزمة منطقة الكركرات، فإن الممثلة الخاصة للأمين العام للصحراء الغربية سعت جاهدة إلى الإبقاء على الاتصال بالطرفين، وحصل ذلك أساسا عن طريق مكتب التنسيق التابع لكل منهما. وذكر الأمين العام أيضا أن الزيادة الملموسة في مظاهر التوتر الناجم عن الوضع في منطقة الكركرات دفع الطرفين إلى تصعيد انتقاداتهما للبعثة وللأمم المتحدة على ما يعتبرانه عجزا منهما عن إيجاد مخرج من الوضع المتأزم.

١٤ - وذكر الأمين العام أن الطرفين يختلفان اختلافا بيّنا في تفسير كل واحد منهما لولاية البعثة، كما أشارت إلى ذلك التقارير السابقة. وأشار أيضا إلى أنه قد أصبح جليا أن بعض جوانب تنفيذ الولاية يتوقف على اتفاق الطرفين. وإضافة إلى ذلك، فإن القدرة على أداء جميع المهام الاعتيادية لحفظ السلام، بما في ذلك تقديم تقارير مستقلة عن التطورات الحاصلة في الصحراء الغربية وما يتصل بها من مستجدات، تظل عنصرا رئيسيا في الاستجابة الفعالة لتوقعات مجلس الأمن وطلباته.

١٥ - وذكر الأمين العام أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ما زالت تضطلع بدورها المحايد في الوساطة بين الطرفين والعمل مع أسر الأفراد الذين لا يزالون في عداد المفقودين من جرّاء الأعمال العدائية السابقة.

١٦ - وأما ما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى لاجئي الصحراء الغربية وحمايتهم، فقد أشار الأمين العام إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواصل توفير الحماية الدولية للاجئي الصحراء الغربية المقيمين في المخيمات الخمسة بالقرب من تندوف، كما تواصل، بالتعاون مع شركائها، توفير المساعدة الحيوية وإتاحة أنشطة كسب العيش للشباب خاصة. وشمل ذلك تنفيذ أنشطة متعددة القطاعات في مجالات الحماية، والمأوى، والمياه والصرف الصحي، والصحة، والتغذية، والتعليم، وتوفير المواد غير الغذائية، وتأمين سبل العيش. وريثما يُنظَر في تسجيل اللاجئين في المخيمات القريبة من تندوف، بناء على طلب مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، ظلت المساعدة الإنسانية المقدمة من مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تستند إلى خطة تقديم المساعدة لما عدده ٠٠٠ ٩٠ لاجئ ممن هم في حالة ضعف، حيث يقدم برنامج الأغذية العالمي ٠٠٠ ٣٥ حصة غذائية إضافية للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، بمعدل إجمالي قدره ٠٠٠ ١٢٥ حصة غذائية شهريا. وذكر الأمين العام أن العمليات ما زالت تعاني قلة التمويل رغم الجهود المبذولة على المستوى الرفيع لحشد مساعدات إضافية.

١٧ - وأبلغ الأمينُ العام مجلسَ الأمن تعليقَ برنامج تدابير بناء الثقة المنصوص عليه في خطة عمل عام ٢٠١٢ منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأضاف أن مفوضية اللاجئين تواصل الحوار مع الطرفين وهي مستعدة لتيسير استئناف البرنامج فورا.

١٨ - وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن أيضا أن ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان زاروا مدينتي العيون والداخلة في الفترة من ٢ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ومدينة تندوف في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، وكانت تلك آخر زيارة قاموا بها. ولم يزر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأصرت حكومة المغرب على طلبها تأجيل قيام المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بزيارة متابعة إلى الصحراء الغربية، وهي زيارة كان من المقرر أصلا إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وخلال الفترة قيد الاستعراض في تقرير الأمين العام إلى

مجلس الأمن، استمرت جبهة البوليساريو في الإعراب عن استعدادها للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٩ - وفي ملاحظاته وتوصياته، أشار الأمين العام إلى أن النزاع على الوضع القانوني للصحراء الغربية مستقبلا يجب أن ينتهي في أقرب وقت ممكن لتمكين المنطقة من مواجهة التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية والمعاناة الإنسانية عن طريق التنسيق والتعاون. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققها مكلفان بولاية تابعان للمبعوث الشخصي في توفير الإطار التيسيري اللازم، فإن الطرفين لم يستغلا هذا الإطار للانخراط في التعاون بحثا عن حل وفق توجيهات مجلس الأمن. وأشار الأمين العام أيضا إلى أنه يعتزم، استنادا إلى المشاورات التي أجراها مع الطرفين والدولتين المجاورتين وأعضاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية ومجلس الأمن، اقتراح استئناف عملية المفاوضات بدينامية جديدة وروح جديدة تعكسان توجيهات المجلس، بهدف التوصل إلى حل سياسي يقبله الطرفان ويفضي إلى حل للنزاع القائم على الوضع القانوني للصحراء الغربية، بما في ذلك من خلال الاتفاق على طبيعة إعمال حق تقرير المصير وشكله. ولا مناص لتقدم المفاوضات من مراعاة مقترحات وأفكار الطرفين كليهما. أما البلدان المجاوران الجزائر وموريتانيا، فيمكنهما بل ينبغي لهما أن يقدما مساهمات مهمة في هذا المسار.

ثانيا - نظر مجلس الأمن في المسألة

٢٠ - في أعقاب نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الذي أكد فيه دعمه التام لالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية في سياق إعادة إطلاق عملية التفاوض بدينامية جديدة وروح جديدة تؤدي إلى استئناف عملية سياسية بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وأقر المجلس بأن الأزمة الأخيرة في المنطقة العازلة في الكركرات تثير مسائل أساسية تتعلق بوقف إطلاق النار وما يتصل به من اتفاقات، وشجع الأمين العام على بحث السبل التي يمكن بواسطتها حل تلك المسائل. وقرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

ثالثا - نظر الجمعية العامة في المسألة

٢١ - أثناء المناقشة التي جرت في الفترة من ٢ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) إلى بيانات أدلى بها ٧٧ من مقدمي الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية (انظر A/C.4/72/SR.4 و A/C.4/72/SR.5 و A/C.4/72/SR.7). وكانت مسألة الصحراء الغربية من جملة المسائل التي تناولتها الدول الأعضاء أيام ٢ و ٦ و ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأعرب بعض تلك الدول عن تأييده القوي لحق الصحراويين في تقرير المصير، وأكد مجددا دعمه لقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمسألة، وللجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي. ورأت دول أخرى أن خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب توفر خياراً واقعياً تتوفر له مقوِّمات البقاء ويمكن أن تشكّل أفضل فرصة لإيجاد حل لهذه

المسألة يقبلها الطرفان (انظر A/C.4/72/SR.2 و A/C.4/72/SR.6 و A/C.4/72/SR.8 و A/C.4/72/SR.9).

٢٢ - وعُرض على اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، مشروع قرار معنون ”مسألة الصحراء الغربية“ (A/C.4/72/L.5) قدمه رئيسها، واعتمدته بدون تصويت.

٢٣ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار المذكور دون تصويت، بوصفه القرار ٩٥/٧٢. وفي هذا القرار، رحبت الجمعية العامة، في جملة أمور، بالتزام الطرفين بمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ مؤات للحوار، كما رحبت بالمفاوضات الجارية بين الطرفين؛ وأهابت بهما أن يتعاونا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأن يتقيدا بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم عنها تقريرا إلى الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين؛ ودعت الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار المذكور.